سياسة الممالك

(١٠) حرية الاشخاص وحرية الممالك

الحرية الشخصية كلمة محبوبة تطرب لها الآذان وترتاح اليها النفوس . حسبها الفيلسوف جان جاك روسو امراً طبيعياً لا يجوز نقضهُ او التفريط فيهِ فقال « ان ارتباط الناس بعضهم ببعض يفقد الانسان حريتهُ الشخصية ويمنعهُ حقاً لا حدَّ لهُ للحصول على كل ما يرغب فيهِ مما يستطيع الحصول عليهِ » . وقد فاتهُ ان الحرية التي وصفها هذا الوصف لم تكن للانسان قط . وانهُ ما من احد حرٌّ لينال كل ما يرغب فيهِ الاَّ من كانت حريتهُ مطلقة من كل قيد وهو خالق الكون وحدهُ

من منا يستطيع ان يأكل ما يشاء ويشرب ما يشاء ويلبس ما يشاء ويتكلم بما يشاء . من يستطيع ان يأكل لحماً كل يوم اذا لم يكن معهُ ثمن اللحم او اذا كانت معدتهُ لا تهضمهُ . من منا يستطيع ان يشرب خمراً كل يوم اذا لم يكن معهُ ثمن الخمر او اذا كان شرب الخمر يضرُّ بهِ . من يستطيع ان يتناول طعامهُ بأصابعهِ بين الناس يأكلون بالشوكة والسكين . او يشرب الماء من القلة على مائدة يشرب الذي عليها من الكؤوس . فان كنا في اكلنا وشربنا مقيدين باستطاعة اجسامنا واموالنا وعادات بلدنا فاين الحرية الشخصية . وقيود اللباس اشد ضيقاً من قيود الطعام حتى جاء في المثل قولهم كل ما تشتهي والبس ما يعجب الناس . من منا اذا وضع يدهُ على طربوشهِ وهو سائر او زائر فوجدهُ من غير زر (عذبة) لا يحمرّ وجههُ خجلاً ويحسب ان كل احد ينظر اليهِ هازئاً او مستغرباً شذوذهُ عن المألوف . من منا اذا كان يلبس الشياب الافرنجية ووضع يدهُ على عنقهِ فوجد انهُ نسي لبس ياقتهِ (طوقهِ) او ربطتها لا يركب اقرب مركبة اليهِ ويعود الى بيتهِ مسرعاً ليلبس الياقة ويربط الربطة . من منا لا يتململ حتى في نومهِ اذا حلم انهُ ذهب زائراً وهو حافٍ او من غير جوارب . من يستطيع ان يحضر التشريفات السلطانية وهو بثيابهِ العادية . اي ضابط من ضباط الجيش ولو كان اسداً غضنفراً في ميادين القتال يجسر ان يعرض جيشهُ وهو بالثياب الملكية . اي رجل لا يرى نفسهُ مضطرّاً ان يلبس حسب منزلتهِ بين قومهِ واي امرأة تجسر ان تخالف نساء عصرها الذين من درجتها في ازيائهم . لقد صدق من قال ان الانسان عبد العادات

هذا من حيث القيود الاجتماعية . اما القيود المدنية فيود العرف والقانون فلا تقل عنها إحكاماً وتقييداً للحرية الشخصية ونعماً هي لانها اذا انتفت امسى الناس فوضى واكل بعضهم بعضاً وتقوضت دعائم العمران

وما يصدق على الفرد من هذا القبيل يصدق على الجماعة والامة والمملكة . فما من مملكة في هذا العصر الا وهي مقيدة بعهود وقيود وروابط مع غيرها من الممالك حتى لقد كان اكبر ذنب حسب على المانيا ودعا انكلترا الى محاربتها في الحرب الاخيرة كونها استخفت بالمعاهدة المعقودة بينها وبين بلجكا وقال وزيرها انها قصاصة ورق . والآن يسعى اساطين السياسة الى تقييد الممالك بقيود جديدة منعاً للحرب وحفظاً للسلم . وهذا خير ما يسعون اليه

قد يُظَنّ لاول وهلة اننا ننفي وجود الحرية نفياً مطلقاً الحرية الشخصية والحرية القومية . فاذا اريد بالحرية اطلاق الانسان من كل قيد وقانون فهذه الحرية منفية كما تقدّم واذا اريد بالحرية ان الانسان حرٌّ ليعمل الاعمال التي لا يخالف بها قانوناً من القوانين التي هو مرتبط بها فهذه الحرية موجودة ولا يسعد الانسان الا اذا كان متمتعاً بها . وهذا لا ينفي ان يكون عملهُ مرتبطاً بمقدمات سابقة في نفسه او في احواله تدفعهُ الى العمل قسراً . وقد حُدّدت هذه الحرية الشخصية في اعلان حقوق الانسان الذي اعتمدتهُ فرنسا سنة ١٧٨٩ بانها « القوة لعمل كل ما لا يضر بالغير » وحدّدها الفيلسوف هربرت سبنسر بقولهِ « ان كل انسان حرٌّ ان يعمل ما يريد على شرط ان لا يعتدي على حرية انسان آخر مماثلة لحريته »

اما حرية الممالك فيظهر في بادي الرأي انها تختلف عن حرية الاشخاص لان مفهوم المملكة انها مستقلة عن غيرها تمام الاستقلال فتعمل ما تشاء من غير قيد . ولكن هذا الاستقلال اصبح في هذا العصر نظرياً فقط فلا يطابق الواقع لان ممالك العالم اصبحت مرتبطة بعضها ببعض بقيود كثيرة كافراد المملكة الواحدة . ولم تكن كذلك في العصور الغابرة لكنها مرّت على ادوار قسمها علماء السياسة الى ثلاثة الاول من بداءة التاريخ الى انقراض الدولة الرومانية والثاني من انقراض الدولة الرومانية الى سنة ١٦٤٨ حينما عقدت معاهدة وستفاليا . والثالث من تلك السنة الى الآن . اما في اسيا وافريقية فليس في تاريخ الممالك وعلاقتها بعضها ببعض في الازمنة الغابرة حدود فاصلة واضحة لان ما كان يحدث في افريقية

لا تشاركها فيه آسيا وما كان يحدث في شرق آسيا لا يشاركها فيه شرقها لاتساع الشقة وصعوبة المواصلات اما في الزمن الحديث فارتبطت ممالك آسيا وافريقية بممالك اوربا بعهود وقيود كثيرة لعلها احكم عليها من القيود التي ترتبط بها ممالك اوربا بعضها ببعض . وحسبنا دليلاً على ذلك الامتيازات التي ارتبطت بها الدولة العثمانية تجاه الدول الاوربية ثم ما اصاب الهند وايران وافغانستان ومصر والصين والمغرب الاقصى وسائر افريقية لدى ارتباطها بممالك اوربا

ومع ارتباط الممالك بعضها ببعض بالعهود والقيود فان بعضها يحسب حرًّا مستقلاً ليس لمملكة اخرى سيادة عليه كفرنسا وانكلترا من الممالك الكبيرة وسويسرا واليونان من الممالك الصغيرة . وبعضها لا يحسب حرًّا مستقلاً لان لدولة اخرى سيادة عليه كمملكة باڤاريا وجمهورية استراليا وكل ولاية من ولايات اميركا . فبلاد اليونان مملكة مستقلة تمام الاستقلال مع ان عدد سكانها نحو ثلاثة ملايين لا غير . وجمهورية سويسرا مستقلة ايضاً تمام الاستقلال مع ان عدد سكانها اقل من اربعة ملايين . ولكن مملكة باڤاريا كان عدد سكانها قبل الحرب سبعة ملايين وكانت تحت سيادة امبراطور المانيا . وجمهورية استراليا عدد سكانها خمسة ملايين وهي تحت سيادة انكلترا . وولاية نيويورك عدد سكانها اكثر من تسعة ملايين وولاية بنسلڤانيا عدد سكانها نحو ثمانية ملايين وولاية التيوز عدد سكانها نحو ستة ملايين وولاية اوهيو عدد سكانها نحو خمسة ملايين وكل هذه الولايات وسائر الولايات المتحدة وعدد سكانها اكثر من مئة مليون نفس كلها تحت سيادة رئيس واحد وقانون الجمهورية العام يشملها كلها مع انها مستقلة في قوانينها الداخلية . فالاستقلال السياسي غير مرتبط بعدد السكان ولا هو مرتبط بارتقاء البلاد او بانحطاطها ولا بغناها او فقرها

وهنا تعترض امامنا مسئلة جوهرية جدًّا وهي ما هو الاصلح لكان المملكة الصغيرة الضعيفة التي تجاورها بلدان اكبر منها واقوى . وهل الاصلح لها في هذا الجهاد العالمي ان تكون مستقلة عن غيرها استقلال الممالك الكبيرة . او الاصلح لها ان تندمج في مملكة كبيرة حتى تقوى بها

ان الممالك الكبيرة رأت ان انفرادها يعرّضها للخطر فنشأ اتحاد ثلاثي من المانيا والنمسا وايطاليا واتفاق ثنائي من فرنسا وروسيا مع تقرب بينهما وبين انكلترا .

اعضاء مؤتمر الصلح ومندوبو اعضاء لجنة جمعية الامم

مؤتمر باريس سنة ١٩١٩
امام الصفحة ٤٢٣

وتنافي آخر من انكلترا واليابان . واقتضت الحرب الاخيرة ان يستميل الاتحاد الثنائي الاوربي ايطاليا ثم اميركا ودولاً كثيرة غيرها حتى تمكن من قهر المانيا وحليفاتها . ويقال الآن انهُ يراد عقد محالفة بين فرنسا وبريطانيا واميركا

ويظهر لنا ان الزحام وتنازع البقاء سيشتد في القرن العشرين بين الممالك حتى يفوق ما كان عليهِ في القرن الماضي فلا يظفر في ميدان هذا التنازع الاَّ الممالك القوية بذاتها او باندماجها في ممالك قوية فيضيع الاستقلال المعنوي في جنب المصالح العمومية كما ان استقلال الفرد من افراد البيت الواحد يضيع في مصلحة البيت كلهِ . وتكون السلطة الحقيقية للقانون لا لسواهُ . فاذا وُضع لبلاد قانون عادل وجرى عليهِ الرؤساء والمرؤوسون انتفى الظلم والحيف ولم يبق سبيل لشكوى مرؤوس من غطرسة رئيس او شكوى رئيس من اعتداء مرؤوس ولا ظهر فرق في الحرية والاستقلال بين الناس لانهم كلهم يصبحون متساوين امام القانون . وهذا هو الاستقلال الصحيح سواء كانت الممالك متحدة او منفصلة

جمعية الامم

اصبحت جمعية الامم من الامور المقررة وقد تمكنت جريدة الديلي ميل الانكليزية من جمع لجنتها وتصويرها بالصورة المقابلة التي نقلناها عنها . فالجالس في اول الصورة من الجهة اليسرى الفيكونت شنذا النائب عن اليابان وبعدهُ بتخطي واحد المسيو ليون بورجوي عن فرنسا ويليهِ اللورد روبرت سسل عن بريطانيا العظمى ثم السنيور اورلندو عن ايطاليا وبعدهُ بتخطي واحد اي الاخير من الصف الجالس المسيو ڤنيزلوس عن اليونان . والاول من جهة اليسار من الصف الواقف الكولونل هوس عن الولايات المتحدة ويليهِ بتخطي واحد المسيو ڤسنتش عن الصرب ثم الجنرال سمطس عن بريطانيا ثم الرئيس ولسن عن الولايات المتحدة ثم المسيو هيمنس عن البلجيك ثم ولنثوكو عن الصين . وبقية المصورين وهم المسيو لارنو عن فرنسا والسنيور رشيالويا عن ايطاليا والمسيو اوشياي عن اليابان والمسيو ايتاشيو بكوي عن برازيل والمسيو جيمي باتلها ويس عن البرتغال فمن لجنة مؤتمر الصلح وان لم يكونوا من لجنة جمعية الامم